الحكم من قصر التقوى فيكون عن إفادة التقوى الحصر من غير قصر
التقوى فيحتاج به صورة التخصيص فلا يرد نقضا على ما ذكره المصنف
في إيراد المسند كما يرد على السكاكي ورد بأنه يرد إن قال مراد ويشمل
راجع إلى عدم قصر التقوى الخ لم يقل الكوفة مثلا ومن بعده ما ورد من قوله
يشمل أنه عن هذا المعنى عدم مزلة وتسليم وقد يتوهم أيضا أنه قد
يراد به بعض النسخ لعدم الحكم بالحصر وعلى هذا ينبغي أن يقول يشمل بعض
نسخ فيستقيم الكلام قوله لأنه يعبر تكرار الإسناد وعبارة المفتاح
إشارة إلى أنه لم يحتج قال منكم الكلام بالاعتبار الأول وهو أن يجري على
خلافه بأن يجعل الأنه مبتدأ وعرفت خبره لا يعبر الا تقوى الحكم وبالاعتبار
الثاني وهو أن يعبر أنا مؤمن إن يقدم يعبر التخصيص فلا تركيب لحصر الإفادة
في التخصيص يشير إلى أنه بالاعتبار الثاني يعبر التقوى أيضا قوله وقد
عرفت ما يفيد إشارة إلى مسلك هذا الجواب وهو كذا هو والحق أن يقال
القصر وكلفا يتناول القصر بالذات والقصر بالتبع وهو تحقق صورة
التخصيص على قوله ولم يكن المقصود من تعريف التركيب تقوى الحكم لأن التقوى
يعبر مقصودا تبعا قلت ربما لم يقصر فيه التقوى أصلا
لا قصرا ولا تبعا قلت نحو لا يعتبر بالتقوى قطعا ولا يوصف
التركيب أيضا بكونه معبرا لدلالة الكلام في إفادة معتبرا معتبرة في
عرفهم وكذلك لا يتبقى تركيب كيم البلغاء حرام قوله ما يكون يعبر
محكوما به بالثبوت هذا الكلام مزلة بالثبوت بل يشمل التكلم العاقل
إذ المعنى تبوته قوله لأن هذا إنما يعبر لأن الجملة الواقعة عن مبتدأ
فلا يسند إليه ضرورة وقد يعبر الإسناد الخبري الخ أجيب
عن ذلك بأن الإسناد الجملة من حيث هي الزيد بل انطلق في مثله في
نفسه مسند إلى الزيد ومع تعبيره مسند إلى الزيد والمجموع لا يجب

من الإيجاب ولا انطلق والنسبة الحكمية بينهما لم تنسب إليه وتقريره
يؤولون زيد انطلق أبوه بأنه منطلق أبوه وأما من فهما أن الحكم هو الجملة
بأسرها من الإسناد أي لا تلتبس معانيها وح تقول قوله المسند
الفعلي ما يكون يعبر محكوما به الخ أراد به ما يكون يعبر محكوما به في نفسه من غير
انتساب إلى شيء محكوما بثبوته للمسند إليه أو انتفائه عنه وإن قرئ
بالإيجاب أراد أنه أن جعل المسند الفعلي مقابلا للمسند الاسمي
وهو لا يكون يعبر محكوما مع الحكم عليه بشيء مطلوب التعبير بعبارة
وسببا ثم إن شاء الله تعالى تفصيله فلا يرد المسند السببي على تقسيم
الفعلي كما يرد الشرح والمجموع الجملة لأن المعنى مسند ويكون كذا والمجموع
ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نعم إلى الإيجاب
ومع تقييده نظر إلى الزيد كما مر قسم على السكاكي أنه يكون على
هذا إذا يكون منطلقا أبوه خارجا عن المسند الفعلي بل عن ظاهر المراد
المسند مع أنه مع وقد أخرجه من المسند السببي فيكون واسطة بينهما
وقد تركب بعضهم لأنه راجع إلى الفعلي فإن المسند الفعلي ما يكون يعبر محكوما
به في نفسه من غير انتساب إلى غيره انتسابا جعليا لحكوما بالثبوت
للمسند إليه أو انتفائه عنه ولا يخفى أنه تعسف بعيد يمهد من غير ارتد
في تقسيم الفعلي قوله وعلى هذا أكثر النحاة سواء يجعل نحو زيد منطلق
أبوه مسندا سببيا وإن لا يجعل كون المسند سببيا مخلفا مرجحا لكون
الخبر في الكلام جملة بل مستثنا منكور زيد منطلق أبوه قوله ويمكن
أن يقسم بأنه جملة الخ لا كما قيل تحت هذا التقسيم لأنهم جعلوا كون المسند
سببيا أمرا خارجا يطرأ مع مزية كون المسند جملة حيث قالوا وإما كونه جملة
فللتقوى أو لكونه سببيا فلا يرد أن يكون سببيا حتى يتوصل به إلى
مع مزية كون المسند في الكلام جملة وإلا في تقسيم يقتضي أن يكون أو لا

Copyright © King Saud University